

Distr.: General
21 August 2006

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

الدورة الخامسة

لاهاي

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

تقرير بشأن نموذج طاقة للمحكمة

المحتويات

٣	ملخص تنفيذي.....
٤	أولاً- مقدمة.....
٥	ثانياً- نموذج طاقة للمحكمة: عرض شامل.....
٥	ألف- الأهداف.....
٥	باء- المنهجية.....
٩	ثالثاً- الافتراضات.....
١١	رابعاً- تطبيق النموذج.....
١١	ألف الاستخدام الأمثل للموارد.....
١١	١- سيناريو الافتراضات الميزانية.....
١٢	٢- سيناريو الطوارئ.....
١٢	٣- خاتمة.....
١٢	باء- عمليات المحاكاة.....
١٤	خامساً- الخطوات المقبلة.....
	المرفقات
١٦	المرفق الأول الأنشطة المدرجة في نموذج لطاقة المحكمة دون أن تكون لها روابط بعوامل التبعية
١٧	المرفق الثاني قائمة بالوحدات الوظيفية وبالموظفين بحسب مقترح الميزانية لعام ٢٠٠٦.....
١٩	المرفق الثالث نهج تعدد السيناريوهات.....

ملخص تنفيذي

يمثل نموذج الطاقة للمحكمة ("النموذج") أداة للتخطيط تسمح للمحكمة بتحديد ما تحتاجه من موارد لتحقيق ناتج بعينه على مدى فترة زمنية بعينها كما تحتاجه للاستخدام الأمثل لمواردها.

وقد قامت المحكمة بوضع هذا النموذج لتستعين به في المجالات التالية:

- اتخاذ القرارات المتعلقة بطاقة المحكمة؛
- تحسين كفاءة الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة؛
- ووضع وتبرير الميزانيات.

والغرض من هذا التقرير هو شرح كيفية تشكيل نموذج الطاقة للمحكمة والطريقة التي يُستخدم بها.

وُضع هذا النموذج استناداً إلى تحليل مفصل لموارد المحكمة وعملياتها الراهنة واستناداً كذلك إلى افتراضات تخصّ المستقبل. وقد تمّ إدماج بيانات شاملة مستمدة من كافة أنشطة المحكمة في هذا النموذج.

وبالإضافة إلى الصعوبات المتأصلة في عملية التنبؤ بمطالب المستقبل، على المحكمة أن تُعنى أيضاً بمسألة عدم التيقن في التنبؤ بدقة بسير عملها مستقبلاً حيث إنها لا تزال في المراحل الابتدائية من عملياتها. وسيتمّ باستمرار تطويع هذا النموذج عبر الزمن لكي يعكس التجارب المكتسبة.

ولم تُدرج في هذا التقرير نتائج عمليات المحاكاة باستخدام النموذج نظراً لأن هذه النتائج تخضع للمناقشة في الوقت الراهن.

وتعتزم المحكمة أن تعرض وتناقش نتائج عمليات المحاكاة مع لجنة الميزانية والمالية في الدورة السابعة للجنة.

أولاً - مقدمة

- ١- ما زالت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") منظمة ناشئة. فقد أُسِّست بموجب نظام روما الأساسي الذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتولّى قضاة المحكمة ومدعيها العام ومسجلها مناصبهم في عام ٢٠٠٣.
- ٢- ولم تُكْمَل المحكمة حتى الآن دورة كاملة لأنشطتها. إذ هي في المرحلة التحضيرية لأوّل محاكمة تجريبها وهي لم تزال تقوم بمرحلة تطوير وتحسين هيكلها وإجراءاتها.
- ٣- والمحكمة ملتزمة بأن تكون مؤسسة تتميز بالفعالية كما هو مبين في خطتها الاستراتيجية. وضمان الفعالية يقتضي التخطيط الكفء في كافة المجالات بما في ذلك التخطيط للاحتياجات المقبلة المتعلقة بطاقتها.
- ٤- وتمثّل الاحتياجات المقبلة من طاقة المحكمة قضائية معقّدة تتوقف على عدد من العوامل تشمل ما يلي:
 - عدد الحالات والتحقيقات والمحاكمات والاستئنافات التي ستصنّف لها المحكمة؛
 - المدّة الزمنية اللازمة لإلقاء القبض على شخص من الأشخاص مطلوب للمحكمة أو تسليمه لها؛
 - الموارد اللازمة لمواجهة مختلف المراحل في إطار حالة بعينها؛
 - كفاءة المحكمة؛
 - الموقع الجغرافي لموارد المحكمة وأنشطتها؛
 - المرونة التي تتوخاها المحكمة في تلبية الطلبات غير المتوقّعة.
- ٥- ودعمًا للمناقشات التي ستجريها حول احتياجاتها المقبلة، وضعت المحكمة نموذجاً لطاقتها كأداة للربط بين الإنجازات المحتملة وبين احتياجاتها من الموارد البشرية.
- ٦- ويقوم النموذج على أساس بيانات حقيقية مستمدّة من تجارب المحكمة. وقد سعت المحكمة، في المجالات التي تكون فيها تجربتها محدودة، إلى وضع أكبر عدد ممكن من الافتراضات الواقعية. وكما هو الشأن بالنسبة لكلّ محاولة لاستقراء المستقبل تنطوي هذه الافتراضات على بعض أوجه عدم التيقن. وسوف تنمو، على مدى الزمن، تجربة المحكمة وستزداد باطراد موثوقية النموذج ودقته.
- ٧- ويوفّر هذا التقرير عرضاً شاملاً لمرامي وطريقة عمل النموذج. وما سيسفر عنه النموذج من نتائج متوقف على طبيعة الافتراضات التي تُوفّر كمدخلات. والافتراضات المعروضة في هذا التقرير إنما هي افتراضات مبدئية مستخدمة لوضع النموذج. وسوف تعيد المحكمة النظر باستمرار في هذه الافتراضات وسوف تعرض نتائج النموذج على اجتماعات لجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف في عام ٢٠٠٦.

ثانياً - نموذج طاقة للمحكمة: عرض شامل

ألف - الأهداف

٨- النموذج أداة محاكاة ومناشدة الأمثل تصلح لربط عدد الحالات والتحقيقات والمحاكمات والاستئنافات الممكن أن تضطلع بها المحكمة بمجموعة معينة من الموارد على مدى فترة زمنية بعينها (لمعرفة ما هو الأثر المتولد عن تصدّي المحكمة لثلاث أو خمس من الحالات في وقت متزامن؟ وما هي العواقب الممكن أن تترتب إن سعت المحكمة لإجراء محاكمات عشر على مدى فترة خمس من السنوات على سبيل المثال؟).

٩- ولذلك فإن الهدف الأولي من النموذج هو تيسير اتخاذ القرارات المتصلة بحجم المحكمة. ومن خلال توزيع أنشطة المحكمة على مدى الزمن وربط هذه الأنشطة باحتياجاتها من الموارد البشرية يساعد النموذج على تحديد الفترات التي يلزم فيها توفير موارد بشرية إضافية. كما أنه سيساعد على تحديد الاحتياجات المتعلقة بالميزانية السنوية ومباشرة الإجراءات الرامية إلى الزيادة في عدد القضاة في وقت سابق كافٍ إن دعت الضرورة إلى ذلك. ومن خلال توفير معلومات بشأن الموارد البشرية اللازمة للحصول على مجموعة من النواتج، يمكن أن يُستخدم النموذج أيضاً كأساس لتقدير مستويات التوظيف بالنسبة للمباني الدائمة.

١٠- وبالإضافة إلى توفيره رابطة شاملة تجمع بين موارد المحكمة ونواتجها يتيح النموذج عدداً من المزايا الثانوية.

١١- أولاً، يوفر النموذج المعلومات اللازمة لرصد وزيادة كفاءة المحكمة. ويمكن أن يساعد النموذج على تحديد وإزالة الاختناقات التي تعاني منها الوحدات التنظيمية. وقد حدّدت المحكمة أيضاً، في تصميمها للنموذج، النواتج التي تتحقّق بحسب كل موظّف على مستوى كل وحدة تنظيمية. وتوفّر مثل هذه المعلومة أساساً للمحكمة لإعادة النظر في العمليات التي يقوم عليها كل ناتج من النواتج لتبيّن المواضع الممكن فيها زيادة الكفاءة.

١٢- ثانياً، يمكن أن يُستخدم النموذج في المستقبل لمساعدة المحكمة على تبرير طلباتها المتعلقة بالميزانية من حيث النتائج المتوقعة. وهذا يساعد جمعية الدول الأطراف على أن تكون على بينة من آثار التغييرات الميزانية في قدرة المحكمة على تحقيق النتائج المتوخاة والعكس بالعكس. بالإضافة إلى ذلك يُستخدم النموذج رهناء في وضع الافتراضات المتعلقة بعدد التحقيقات والمحاكمات لعام ٢٠٠٧. وسوف يتمّ في المستقبل زيادة تطوير الرابطة التي تربطه بالميزانية.

باء - المنهجية

١٣- يطبّق النموذج نهج خطّ الإنتاج على أنشطة المحكمة، وهي أنشطة يمكن تجميعها في خمس مراحل على مدى فترة من الزمن ابتداء من التحليل الأولي للمعلومات وانتهاء بإتمام حالة من الحالات بما يشمل تنفيذ أية أحكام تُصدّر. ويصف الشكل ١ أدناه خطّ الإنتاج هذا.

الشكل ١

مراحل أنشطة المحكمة الجنائية الدولية

إعادة النظر (الاستئنافات)	الاستئنافات التمهيدية			الفحص الأولي (حالات محتملة)	
	التنفيذ	الاستئناف	المحاكمة	التحقيق	
الدائرة التمهيدية					
	اختتام المحاكمة	اعتماد التهم	أمر إلقاء القبض	بداية التحقيق	الإحالة

١٤ - وفي كل مرحلة، يمكن تصوّر أن تتوصل المحكمة إلى بعض النواتج أو تؤدي بعض الأنشطة الأساسية. فعلى سبيل المثال، تخلص المحكمة أثناء مرحلة التحقيق من التحقيقات التي تفضي إما إلى اعتماد التهم أو إلى قرار بوقف التحقيق. وأثناء مرحلة المحاكمة، تنهي المحكمة محاكمتها التي تسفر عن حكم من الأحكام، وما إلى ذلك. وعدد هذه الأنشطة الأساسية الممكن إنجازها يتوقف على جملة من الأمور منها الموارد البشرية المتاحة.

١٥ - ويسهم أفراد ملاك المحكمة بصورة مباشرة في إتمام نشاط أساسي واحد أو أكثر من الأنشطة الأساسية أو إنهم يوفرون الدعم الإداري أو التشغيلي لمثل هذه الأنشطة. وعلى حين أن الدعم التشغيلي ليس مربوطاً بالضرورة بحالة بعينها إلا أنه يوفّر مع ذلك الدعم المباشر للأنشطة الأساسية (الترجمة، الاحتجاز، خدمات إدارة المحكمة، وما إلى ذلك). والدعم الإداري لازم لسير أعمال المحكمة ولكنه لا يرتبط مباشرةً بأنشطتها الرئيسية (الموارد البشرية، المشتريات، وما إلى ذلك).^(١) ومن خلال جمع المعلومات على نطاق المحكمة بأسرها يحدّد النموذج مساهمة كل فرد من أفراد الملاك في عمليات المحكمة ومن ثمّ العلاقة بين الموارد من الموظفين ومجموع الناتج.

١٦ - وجرى تصميم النموذج على مرحلتين. في المرحلة الأولى تمّ تجميع المعلومات من الوحدات الوظيفية التابعة للمحكمة.^(٢) ويمكن الاطلاع على قائمة بمختلف الوحدات في المرفق الثاني. وقد طُلب من كلّ وحدة من الوحدات أن تحدّد ما يلي:

(١) هناك عدد محدود من الأنشطة لا يمكن أن يكون مرتبطاً مباشرة أو بصورة غير مباشرة بالأنشطة الأساسية (مثل تنمية الوعي العام بدور المحكمة عن طريق الإعلام، ومثل المباني الدائمة وما إلى ذلك). ويرد في المرفق الأول تحديد هذه الأنشطة وبيان للنظر في إدامتها.

(٢) بما أن تجربة المحكمة تُعتبر محدودة في مجال الإضطلاع بالاجراءات القضائية وتفاديا لعدم إثارة نواحي قلق إزاء مبدأ الإنصاف وعدالة الإجراءات، تمّ توحي نهج مختلف فيما يخص الهيئة القضائية. حيث قام الفريق المعني بنموذج طاقة للمحكمة، بالتعاون مع ممثلي مختلف الأجهزة، بوضع الافتراضات فيما يخص الحدّ الأدنى من الوقت اللازم لكل مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية وعدد الإجراءات الممكن أن تضطلع بها دائرة من الدوائر بصورة متزامنة. ودُعِيَ القضاة إلى التعليق على معقولية هذه الافتراضات التي تمّ استعراضها في وقت لاحق في ضوء ما أبدوه من تعليقات. ويقوم الملاك اللازم للدوائر على أساس الهيكل المقترح للدوائر كما هو معروض في مشروع الميزانية البرنامجية للمحكمة لعام ٢٠٠٥ (الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ٦-١٠ سبتمبر ٢٠٠٤ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، الجزء الثاني، ألف ٧، الفقرات ١٤٢-١٤٤). وعلى أثر طلب موجه من لجنة الميزانية والمالية بخصوص توفير مبررات إضافية ستتمّ إعادة تقييم مستويات التوظيف في الدوائر في ضوء التجارب المقبلة.

- مهامها الرئيسية (أو أنشطتها ونواتجها الرئيسية)؛
- المدّة الزمنية والموارد من الموظفين (مبيّنة باعتبارها "مكافئ العمل المتفرغ" على أساس أن المكافئ الواحد يساوي فرداً واحداً من أفراد الملاك العامل على سبيل التفرغ لمدة سنة واحدة) المخصّصة لكلّ مهمّة من المهام على أساس سنوي^(٣)؛
- الناتج الممكن إنجازة بالاعتماد على هذه الطاقة؛
- العوامل الممكن أن تتسبب في الزيادة أو النقص في الناتج الذي تُدعى الوحدة إلى أدائه (عوامل التبعية).

١٧- وترد المعلومات التي قدّمها كلّ وحدة من الوحدات مضمّنة في جدول (كالجدول ١). وهذه المعلومات تستند إلى الطريقة التي تعمل بها الوحدات حالياً ولا تورد مكاسب الكفاءة الممكن تحقيقها من خلال إعادة تنظيم العمل أو بالنسبة للمجالات التي يعمل فيها حالياً موظف تابع لوحدة من الوحدات بشكل يفوق مكافئ العمل المتفرغ.

الجدول ١ - وحدة دعم العمليات: التوزيع الراهن للموارد بحسب المهام والنواتج

المهمة	الطاقة الراهنة مقدرة بمكافئ عمل العامل المتفرغ ^(٤)	الناتج الحالي	النسبة مكافئ العمل المتفرغ: الناتج	عامل التبعية
دعم العمليات الميدانية	٣	الدعم لحالات ثلاث	مكافئ عمل عامل متفرغ واحد بحسب كل حالة	عدد الحالات
إدخال البيانات المتعلقة بالحالة	١٥	دعم مقدّم لـ ٢,٦ من الحالات المحتملة	٥,٨ من مكافئ عمل عامل متفرغ بحسب الحالة المحتملة	الوثائق بحسب كل تحقيق
إجراءات التشغيل القياسية	٠,٥	إجراءات التشغيل القياسية المطلوبة	٠,٥ من مكافئ عمل عامل متفرغ	مهمة أساسية (لا تتغير)
التنظيم/الإدارة	١,٥	تنظيم الوحدة والإشراف عليها وإدارتها	١,٥ من مكافئ عمل عامل متفرغ واحد	المهمة الأساسية (لا تتغير)

١٨- وقام الفريق الذي صمّم النموذج بوضع الجداول الخاصة بكل وحدة، وذلك بالتعاون مع المشرفين على الوحدة المعنيّة من أجل التحقّق من المعلومات المقدّمة ولكفالة الاتّساق في تناول كلّ وحدة.

١٩- وتمثّلت المرحلة الثانية من تصميم النموذج في إدراج الوثائق الخاصّة بكلّ وحدة ضمن جدول حسابي رئيسي تمّ في نطاقه ربط ما يتوافر من البيانات المتعلّقة بمكافئ عمل عامل متفرغ والنواتج جميعها بالأنشطة الرئيسية للمحكمة وبالعوامل التبعية التي تمسّها. وحينما يجري تغيير أعداد الحالات والتحقيقات والمحاکمات والاستئنافات في المدخلات يتعدّل الجدول الحسابي تلقائياً ليتوافق ومستوى الموظفين المطلوب لكافة المهام المتأثّرة وفقاً لما تملّيه عوامل التبعية.

(٣) تشمل الموارد من الموظفين أفراد الملاك العاملين في إطار عقود المساعدة المؤقتة العامة الذين لم تخصص لهم وظيفة في الميزانية.

(٤) الطاقة الإجمالية المتمثلة في عمل عامل على سبيل التفرغ بالنسبة لكلّ وحدة سيتمثل في معظم الحالات في عدد صحيح يساوي عدد الوظائف المدرجة في الميزانية بالنسبة لتلك الوحدة.

الشكل ٢ - نموذج طاقة للمحكمة: مثال للعلاقة بين المهام وعوامل التبعية

نموذج طاقة للمحكمة

عوامل التبعية (DF)	عدد الحالات
متصلة بالحالات	٣
متصلة بالتحقيقات	٤
عوامل تبعية أخرى	١
تنظيم	١
متصلة بالمحاكمة	صفر
شاهد بحسب المحاكمة الواحدة	١
اتصالات في السنة	١٠

الجهة	القسم	الفئة	المهام	المهمة المرجع	عامل التبعية	عامل التبعية	مكافئ العمل المتفرغ / عامل التبعية	مكافئ عمل متفرغ/ عامل التبعية الأمثل	موارد ٢٠٠٥ الفرق	موارد ٢٠٠٦
مكتب المدعي العام	وحدة الإعلام	الدعم التشغيلي	الاتصالات ذات الصلة بالحالات والتوعية	١م	متصلة بالحالات	٠,٧٥	٢,٢٥	١,٥	٠,٧٥-	١,٥
مكتب المدعي العام	وحدة الإعلام	الدعم التشغيلي	الاتصالات الخارجية	١م	عوامل تبعية أخرى	٠,٩٥	٠,٩٥	٠,٩٥	صفر	٠,٩٥
مكتب المدعي العام	وحدة الإعلام	الدعم التشغيلي	تنمية شبكة وسائط الإعلام العامة وتحليلها	١م	عوامل تبعية أخرى	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٤٥	صفر	٠,٤٥
مكتب المدعي العام	وحدة الإعلام	الإدارة	التنظيم	١م	تنظيم	٠,١٠	٠,١	٠,١	صفر	٠,١
مكتب المدعي العام	وحدة قاعة العراف	الإدارة	تطوير نظم المعلومات	٢م	عوامل تبعية أخرى	٢,٥٠	٢,٥	٢,٥	صفر	٢,٥
مكتب المدعي العام	وحدة قاعة العراف	الإدارة	دعم التطبيقات	٣م	عوامل تبعية أخرى	١,٠٠	١	١	صفر	١
مكتب المدعي العام	وحدة قاعة العراف	الدعم التشغيلي	الإجراءات القضائية/الدعم القضائي	٤م	متصلة بالتحقيقات	٠,٣٠	١,٢	صفر	١,٢-	٢
مكتب المدعي العام	وحدة قاعة العراف	الدعم التشغيلي	دعم قاعات المحكمة	٥م	متصلة بالمحاكمة	١,٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر
مكتب المدعي العام	وحدة قاعة العراف	الإدارة	التنظيم	٢م	تنظيم	٠,٥٠	٠,٥	٠,٥	صفر	٠,٥
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التحليلي للتحقيقات	الدعم التشغيلي	الدعم التحليلي للتحقيقات	٦م	عوامل متصلة بالحالات	١,١٥	٣,٤٥	٤,٤٥	١	٣,٤٥
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التحليلي للتحقيقات	الدعم التشغيلي	مراقبة الجرائم	٦م	عوامل تبعية أخرى	٢,٥٠	٢,٥	٢,٥	صفر	٢,٥
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التحليلي للتحقيقات	الدعم التشغيلي	تطوير المهجيات والبحوث	٦م	عوامل تبعية أخرى	١,٥٠	١,٥	١,٥	صفر	١,٥
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التحليلي للتحقيقات	الإدارة	غير ذلك	٦م	تنظيم	١,٥٥	١,٥٥	٢,٥٥	١	١,٥٥
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التشغيلي	الدعم التشغيلي	دعم البعثات/حماية الشهود	٧م	متصلة بالتحقيقات	١,٠٠	٤	٢,٩٥	١,٠٥-	٣
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التشغيلي	الدعم التشغيلي	القواعد والنظم الأمنية/الامتثال	٧م	عوامل تبعية أخرى	٠,٥٠	٠,٥	٠,٥	صفر	٠,٥
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التشغيلي	الدعم التشغيلي	إدخال البيانات - تدوين السجلات	٨م	متصلة بالحالات	٢,٨٠	١٧,٤	٣,١٥	١٤,٢٥-	٨,١٥
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التشغيلي	الدعم التشغيلي	إدخال البيانات - البيانات الشرحية	٨م	متصلة بالحالات	٢,٥٠	٧,٥	٣,١٥	٤,٣٥-	٧,١٥
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التشغيلي	الإدارة	التنظيم	٩م	عوامل تبعية أخرى	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٥	صفر	٠,٢
مكتب المدعي العام	وحدة الدعم التشغيلي	الإدارة	الإدارة	١٠م	عوامل تبعية أخرى	٧,٠٠	١	١	صفر	١
مكتب المدعي العام	وحدة المعلومات والأدلة	الأساسية	تسجيل الاتصالات		اتصالات	٠,٥٠	٠,٥	٠,٥	صفر	٠,٥
مكتب المدعي العام	وحدة المعلومات والأدلة	الدعم التشغيلي	دعم البعثات		متصلة بالحالات	٠,٨٠	٢,٤	٢	٠,٤-	٥
مكتب المدعي العام	وحدة المعلومات والأدلة	الدعم التشغيلي	تسجيل الأدلة		متصلة بالحالات	١,٨٠	٥,٤	٤,٥	٠,٩-	٤,٥
مكتب المدعي العام	وحدة المعلومات والأدلة	الدعم التشغيلي	حفظ الأدلة		عوامل تبعية أخرى	١,٠٠	١	صفر	١-	١
مكتب المدعي العام	وحدة المعلومات والأدلة	الإدارة	دعم التطبيقات		عوامل تبعية أخرى	١,٠٠	١	١	صفر	١
مكتب المدعي العام	وحدة المعلومات والأدلة	الإدارة	غير ذلك		تنظيم	١,٠٠	١	صفر	١-	١
					الأمثل		٢٠٠٥	٢٠٠٦		
					مجموع مكافئ العمل المتفرغ للأنشطة الأساسية		٠,٥	٠,٥	صفر	٠,٥
					مجموع دعم عمليات مكافئ العمل المتفرغ (الدعم التشغيلي)		٥٨,٢	٣٦,٤	٢١,٨-	٤٠,٧٥
					مجموع إدارة مكافئ العمل المتفرغ (الإدارة)		٩,٢	٩,٢	٢,٢٢-	٩,٧٥
								١٦	هـ	
					المجموع		٤٦,١	٥٨,٩	٢١,٨-	٥٨,٩

٢٠- يعطي الشكل ٢ مثالا على إدماج المعلومات التي توردها الوثائق في جدول حسابي يربط المهام ومكافئ عمل عامل متفرغ بعوامل التبعية. ومهمة "دعم البعثات" (وحدة المعلومات والأدلة-مكتب المدعي العام) على سبيل المثال، تتوقف على عدد الحالات. وهي تقتضي عملاً قدره ٠,٨ من مكافئ عمل عامل متفرغ بحسب كل حالة. وبما أن عدد الحالات هو ثلاث (وارد في خانة "عوامل التبعية") وأن للقسم حالياً شخصين يؤديان هذه المهمة على سبيل ما يكافئ عمل عامل متفرغ فإن مقداراً إضافياً يتمثل في ٠,٤ من مكافئ عمل عامل متفرغ ضروري في الوقت الحاضر لتمكين الوحدة من أداء هذه المهمة على النحو الملائم. ويتجلى هذا على الصعيد العملي في التأخير الذي يشكوه عمل الوحدة.

ثالثاً- الافتراضات

٢١- يعتمد النموذج على العديد من المتغيرات التي تؤثر في ناتج يؤديه بعض من الموظفين. وليتسنى القيام بهذا التمرين تمّت تغذية النموذج بافتراضات تتعلق بمدة الإجراءات وعدد الأنشطة الواجب الاضطلاع بها والعلاقة فيما بين الأنشطة.

٢٢- وتقوم هذه الافتراضات على أساس تجارب المحكمة حتى يومنا هذا، وهي تجارب غنية في بعض المجالات وأقلها غنى في غيرها، (فمثلاً تتمتع المحكمة بتجربة أكبر في مجال التحقيقات منها في مجال المحاكمات). وفي بعض الحالات، كالوقت اللازم لإلقاء القبض على شخص وتسليمه تتوقف الأحداث المعنية على عوامل خارجة تماماً عن سيطرة المحكمة. وفي مثل هذه الحالات، عملت المحكمة جاهدة في سبيل إدراج الافتراضات الممكنة المعقولة في النموذج.

٢٣- وتستخدم الافتراضات الواردة أدناه لغرض شرح النموذج. على أن النموذج في حد ذاته صمّم تصميمياً مرناً بما فيه الكفاية على النحو الذي يسمح بتغيير الافتراضات الواجب تغييرها في ضوء تجارب المحكمة.

↔ متوسط المدة الزمنية للإجراءات:

0 الفحص التمهيدي: ١٠ أشهر

0 التحقيقات: ٢٥ شهراً

↔ ١٥ شهراً لجمع وتحليل الأدلة

↔ شهر واحد لإصدار أمر إلقاء القبض (يتواصل النشاط المتعلق بالتحقيق)

↔ ٦ أشهر لإلقاء القبض على الشخص/تسليمه (يتواصل نشاط التحقيق)

↔ ٣ أشهر لاعتماد التهم (يتواصل نشاط التحقيق)

0 المحاكمة: ٢١ شهراً

↔ ٦ أشهر للكشف عن المحاكمة وللإعداد لها

↔ ١٥ شهراً للمحاكمة

0 الاستئنافات:

↔ الإستئناف النهائي – ٩ أشهر

↔ الاستئناف التمهيدي – شهران^(٥)

↔ تواريخ بداية الأنشطة^(٦):

0 بداية مرحلة التحقيق: مباشرة إثر الانتهاء من التحقيق السابق، يفترض النموذج مبدأ

أن فريق التحقيق قادر على الانتقال إلى التحقيق التالي؛

0 بداية مرحلة المحاكمة: تبدأ المحاكمة الأولى في حالة من الحالات مباشرة بعد اعتماد

التهم وتبدأ المحاكمة الثانية في غضون ستة أشهر من انطلاق المحاكمة الأولى؛

0 بداية مرحلة الاستئنافات: تبدأ الاستئنافات النهائية في نهاية كل محاكمة والاستئنافات

التمهيدية تأتي أثناء مرحلة المحاكمة التمهيدية ثم مرحلة المحاكمة.

↔ إلقاء القبض

0 تشكّل المدة اللازمة لإلقاء القبض على شخص من الأشخاص العنصر الذي يصعب

التنبؤ به أكثر من غيره والذي ينظر فيه في تصميم النموذج. إذ يتوقف هذا الأمر على

عوامل مختلفة من قبيل ما إذا كان الشخص قد أُلقي عليه القبض من قبل بسبب تهم

أخرى وعلى معرفة المكان الذي يوجد فيه بالضبط وقدرة أو رغبة شركاء المحكمة في

تنفيذ أوامر القبض.

0 والافتراض الذي أُستخدم أساسه توقع أن يستغرق القبض على الشخص ما متوسطه

ستة أشهر، وفي قضية المدعي العام ضد كوي وآخرون، تبين وأن هذا الإطار الزمني

قصير جداً. غير أن مدة زمنية أقصر بكثير كانت كافية في قضية المدعي العام ضد

لورينغا لتقديم التهم إلى المحكمة.

0 ويحدث في حالة أشخاص معينين صدرت بحقهم أوامر متزامنة بالقبض أن يُقبض

عليهم في أوقات مختلفة أو أن البعض من هؤلاء لا يُقبض عليهم إطلاقاً (بسبب الوفاة

أو الاختفاء مثلاً). وهذا يمكن أن يخلق مستقبلاً حجماً من المتأخرات على صعيد

المحاكمة إذا لم يُعتقل المتهمون ولم يُقدّموا للمحاكمة في وقت واحد في حالة من

الحالات المعروضة.

(٥) هناك أنواع مختلفة من الاستئنافات التمهيدية ذات الأجل المتفاوتة. . ويأخذ النموذج بمتوسط مدة قوامها شهران.

(٦) ينطبق على نهج تعدد السيناريوهات -الصفحة ٢١.

رابعاً- تطبيق النموذج

٢٤- يصلح هذا النموذج لتحقيق التوافق، من خلال عملية الموازنة المثلى بين جميع أنشطة المحكمة في المستويات المستحبة. كما يمكن استخدامه في إجراء عمليات محاكاة للأنشطة الواجب الاضطلاع بها وللموارد التي ستقتضيها.

ألف- الاستخدام الأمثل للموارد

٢٥- إن إدماج كافة أنشطة المحكمة في صلب خطّ للإنتاج يسهّل تحديد واستعراض المجالات التي تشهد طاقة زائدة أو نقصاً في الموارد. والمنظمة التي تكون مواردها غير متوازنة تتعرض لاختناقات في خطّتها للإنتاج. ويجب أن يُنظّم خط الإنتاج على النحو الذي يتفادى الاختناقات والطاقة الزائدة ضمن العملية الواحدة. ويلزم تحقيق التوافق بين نواتج مختلف المراحل في نطاق المرحلة الواحدة والمراحل الشاملة على حدّ سواء. وكمثال من أمثلة التوافق على صعيد مرحلة ما، اقتضاء المحكمة معدّلاً ثابتاً يتمثل بالنسبة لكل محاكمة في فريق ادعاء واحد وفريق دفاع واحد وفريق واحد ممثّل للضحايا وثلاثة قضاة مع ما يلزمهم من الدعم القانوني فضلاً عن كافة جوانب الدعم الإداري اللازم. وكمثال للتوافق الشامل على صعيد المراحل من شأن الطاقة الفائضة في مستوى التحقيقات أن تفضي إما إلى استحالة استيعاب عدد الحالات في مرحلة لاحقة (مثل المحاكمات) أو إلى عدم استخدام موارد التحقيق.

٢٦- ولكي تُزوّد المحكمة بالعناصر اللازمة لتفعيل أنشطتها على النحو الأمثل أُتبع نهجان مختلفان. وهما أولاً استخدام النموذج لتنظيم الأنشطة الواجب أن تضطلع بها المحكمة سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على مدى فترة زمنية قائمة على أساس الافتراضات التي تستند إليها ميزانية عام ٢٠٠٧^(٧). وثانياً، استخدم النموذج بالطريقة نفسها ولكن أخذاً بعين الاعتبار إمكانية الشروع في محاكمة إضافية واحدة في عام ٢٠٠٧ كما هو منصوص عليه في ميزانية الطوارئ.

١- سيناريو الافتراضات الميزانية

٢٧- يعرض الجدول ٢ الأنشطة الجارية في نهاية سنة محددة^(٨).

الجدول ٢-^(٩)

النشاط	٢٠٠٦ - ١	٢٠٠٦ - ٢	٢٠٠٧ - ١	٢٠٠٧ - ٢
الحالات	٣	٤	٤	٤
الحالات المحتملة	٦	٨	٨	٨
التحقيقات	٣	٣	٣	٣
المحاكمات	صفر	١	١	١
الاستئنافات التمهيدية	صفر	٢	٢	٢
الاستئنافات النهائية	صفر	صفر	صفر	صفر

(٧) الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٧.

(٨) إذا ما احتتم تحقيق في منتصف المدة بدأ تحقيق آخر بعد ذلك ويكون فريق التحقيق نفسه مسؤولاً عن الاضطلاع بذلك التحقيق ويصدق النهج نفسه على المحاكمات (المدعون العامون، الدوائر) والاستئنافات.

(٩) تعكس المصطلحات المستخدمة في الجدولين ٢ و٣ طريقة تمثيل المراحل الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية في الشكل ١. وتشير الحالات المحتملة إلى التحليلات قيد الفحص الأولي للحالات التي تقتضي فتح تحقيق.

٢٨- وبفضل تحديد عدد من الأنشطة يمكن التعرف على الموارد اللازمة لكل مجال من مجالات المحكمة بحسب الفترة قيد التحليل.

٢- سيناريو الطوارئ

٢٩- يمثل الجدول ٣ الأنشطة الجارية في نهاية نصف سنة محددة. وقد أضيفت إلى الحسابات المحاكاة الإضافية.

الجدول ٣-

النشاط	١ - ٢٠٠٦	٢ - ٢٠٠٦	١ - ٢٠٠٧	٢ - ٢٠٠٧
الحالات	٣	٤	٤	٤
الحالات المحتملة	٦	٨	٨	٨
التحقيقات	٣	٣	٣	٣
المحاكمات	صفر	١	٢	٢
الاستئنافات التمهيديّة	صفر	٢	٤	٤
الاستئنافات النهائيّة	صفر	صفر	صفر	صفر

٣- خاتمة

٣٠- من خلال تحقيق التوافق بين الموارد اللازمة والتوقعات هذه ستمكّن المحكمة من تفادي النفقات التي لا داعي لها والتي تتخذ شكل الطاقة الفائضة والاختناقات التي تتسبب في تأخير الإجراءات أو تدني مستوى الجودة المطلوب. وبالنظر إلى عدم إمكانية وضع تنبؤات طويلة الأجل بسبب عوامل مجهولة كالوقت اللازم لإلقاء القبض على الأشخاص وعدد المحاكمات التي تجري بحسب كل تحقيق وعدد المتهمين بحسب كل محاكمة، في جملة عوامل أخرى، فإن عملية الاستخدام الأمثل للموارد تكون أدقّ في حالة التحليل القصير الأجل.

٣١- وإن عملية الاستخدام الأمثل للموارد تسمح للمحكمة، على الأقل في الأجل القصير (من سنة إلى سنتين)، بالتأكد من أثر الأنشطة الممكن التنبؤ بها والموارد التي ستلزم للعملية المثلى. وبوسع المحكمة أن تتصدى لنواحي القصور هذه بإضافة موارد جديدة أو التقليل من الموارد عن طريق إكساب العمليات التي تقوم بها شيئاً من المرونة بتوخي شتى الوسائل مما يسمح للمحكمة بتنويع موعد انطلاق مرحلة بعينها في حالة من الحالات.

باء- عمليات المحاكاة

٣٢- يساعد النموذج المحكمة، من خلال عملية المحاكاة، على تحديد احتياجاتها المقبلة المتعلقة بطاقتها في ضوء شتى السيناريوهات. وقد وُضعت نهجٌ ثلاثة مختلفة لعمليات المحاكاة.

٣٣- فهناك نهج الخط الزمني الذي يتنبأ بعدد الحالات والتحقيقات والإجراءات التي ستتولّاها المحكمة على مدى فترة زمنية بعينها. حيث تتوزع أنشطة المحكمة على مدى تلك الفترة بالاستناد إلى نفس الافتراضات المستخدمة في

عملية الاستخدام الأمثل للموارد ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة الأطول (خمس سنوات). وتجري الأنشطة في الأزمنة المحددة تبعاً لذلك.

٣٤- وأوجه القصور في استخدام هذا النهج هو أنه يعتدّ بمتوسط مدة لكل مرحلة من مراحل أنشطة المحكمة. ومدة كل مرحلة تستند إلى تجربة المحكمة التي اكتسبتها حتى الآن أو تقوم على أساس الافتراضات التي وُضعت. وعنصر عدم التيقن الذي ينطوي عليه تحديد كل مرحلة من المراحل قد يُؤثر على تطبيق هذا المتوسطات في الأجلين المتوسط والطويل.

٣٥- بالإضافة إلى ذلك يتبنّى هذا النهج نمجا خطيا مغالا فيه في معالجة العلاقة بين الحالات والتحقيقات والمحاکمات والاستئنافات. والطبيعة المتزامنة لهذه الأنشطة تتأثر بما بينها من علاقة. فإذا كان هناك عدد متزايد من التحقيقات التي تجري بحسب الحالة فإن المرجح أن يتناقص العدد الإجمالي للحالات التي سُنَعنى بها المحكمة والعكس بالعكس. وعدد المتهمين في كل تحقيق وكذلك القرار المتعلق بما إذا كان سيتعين إجراء محاكمات منفصلة أو لا يتعين إجراؤها بالنسبة لكل متهم سيؤثران تأثيراً قويا على عدد المحاكمات التي سيلزم أن تجريها المحكمة^(١)

٣٦- ويُحدّد نهج *Maximum Snapshot* العدد الأقصى المقبول من الأنشطة المتزامنة في لحظة زمنية بعينها. ويُجري هذا النهج، عوضا عن نهج التخطيط الخطي، تقييما للسيناريوهات المحتملة، عارضا شتى الإمكانيات المتعلقة بمجموعة الأنشطة المتزامنة (التحقيقات، المحاكمات والاستئنافات) في أي سنة بعينها.

٣٧- واستخدام هذا النهج يجنب مشكلة متوسط مدة الأنشطة، بحكم أن ليس هناك أية افتراضات تتعلق بالمدة. كما أنه لا يتوخى النهج الخطي في التصدي لأنشطة المحكمة.

٣٨- ويعرض الجدول ٤ مثلا لسيناريوهات ممكنة مختلفة يمكن النظر فيها وتحليلها باستخدام هذا النهج^(٢):

الجدول ٤-

العدد الأقصى للمتزامن من				السيناريوهات
الاستئنافات	المحاكمات	الحالات قيد التحقيق	الحالات	
٣	٣	٣	٤	١
٦	٦	٣	٤	٢
٤	٤	٤	٥	٣
٨	٨	٤	٥	٤
٤	٤	٤	٦	٥
٨	٨	٤	٦	٦

(١٠) إن قرار الدائرة وعمليات القبض التي تجري في أوقات مختلفة وغيرها من العوامل يمكن أن تفضي إلى اتخاذ قرار بتقسيم المحاكمات التي تجري للمتهمين في تحقيق بعينه.

(١١) تدور حاليا المناقشة حول أي هذه السيناريوهات سيقع عليه الاختيار.

٣٩- من ناحية أخرى، وعلى حين أن نهج *Maximum Snapshot* يوفر نظرة ثاقبة أولية على احتياجات المحكمة من الموظفين يظل هذا النهج محدوداً مع ذلك. وتعدّ التنبؤ بأنشطة المحكمة مستقبلاً يجعل من الصعوبة بمكان تحديد أي السيناريوهات سيستخدم إذ أنه أكثرها معقولة.

٤٠- ويقوم نهج تعدد السيناريوهات على تحليل الاحتمالات. فهو يجمع بين عدد أكبر من السيناريوهات الممكنة المختلفة ويحدّد طائفة من النتائج. ويضع هذا النهج في الاعتبار صعوبة التنبؤ بالأنشطة المقبلة للمحكمة فيما يخص العلاقة بين عدد الحالات والتحقيقات والمحاکمات والاستئنافات وحقيقة أن تواريخ بدء الحالات غير معروف. وقد وُضعت مجموعة عريضة من السيناريوهات الممكنة وتمّ تقييم احتمالات كل منها. ونتيجة لذلك أمكن تحديد تراوح أدنى وتراوح أقصى لحجم المحكمة. ويرد في المرفق الثالث شرح أكثر تفصيلاً للمنهجية المستخدمة.

٤١- أما نهج المحاكاة فهو مقيدٌ بعوامل من قبيل ما يلي:

- ↔ صعوبة التنبؤ بالمستقبل: إذ يستحيل التنبؤ بتطور الطلب على أنشطة المحكمة، وبتاريخ بدئها، وبالتشعب الذي تتميز به الحالات.
- ↔ صعوبة إقامة علاقات بين الحالات والتحقيقات والمحاکمات والاستئنافات.
- ↔ محدودية البيانات المتاحة في بعض المجالات.

٤٢- ثم إن التحقق من النهج الثلاثة المتعلقة بالمحاكاة يمكن من تحديد تراوح معين للمستويات من الموظفين اللازمة للمحكمة لأغراض التخطيط الطويل الأجل.

٤٣- وعلى الرغم من أن هذا التراوح يجب النظر إليه بوصفه يراعي المراعاة الواجبة المخاذير الواردة أعلاه إلا أنه سيمثل مع ذلك أفضل ما هو قريب من الحقيقة في ضوء البيانات الراهنة والتجارب المكتسبة حتى هذا اليوم.

٤٤- وسوف يتجلى عبر الزمن سيناريو أكثر واقعية. بيد أن المحكمة ستركز في الأثناء على الاستغلال الأمثل لخط الإنتاج الذي تعتمده وكفاءة كل وحدة.

خامساً- الخطوات المقبلة

٤٥- بما أن النموذج يقوم على أساس التنظيم الحالي للمحكمة فهو لا يعكس بالضرورة أكفاً نمط ممكن للتنظيم. وينبغي مع ذلك النظر إليه بوصفه جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط الاستراتيجي للمحكمة. بناء عليه، فإن الالتزام بالارتقاء بمستوى الكفاءة المحسّد في الخطة الاستراتيجية سينعكس في التغييرات التنظيمية التي ستدرج في النسخ المحدثّة للنموذج.

٤٦- وسيتمّ باستمرار تحديث النموذج على مرّ الزمن. وستُسند لأفراد الملاك مسؤولية العمل على تحديث البيانات المقدمة من الوحدات. وتعتمد المحكمة مستقبلاً تنقيح الافتراضات المتعلقة بالنموذج مرة كل سنة أثناء دورة الميزانية. وسوف يجري كل سنة استعراض أساسي لـ ٢٠% من مدخلات الوحدات في النموذج في دورة تتكرر مرة كل خمس سنوات.

المرفقات

المرفق الأول

أنشطة مدرجة في نموذج لطاقة المحكمة دون أن تكون لها روابط بعوامل التبعية.

- ١- إن بعض الأنشطة لا يمكن ربطها بصورة مباشرة بأنشطة المحكمة الأساسية. وهذه الأنشطة أدرجت في النموذج ولكنها ليست مرتبطة بأي من عوامل التبعية التي تُؤثر في احتياجات المنظمة من الموارد وقد قُسمت إلى فئتين اثنتين.
- ٢- أولاهما، الأنشطة التي تعتمد على مستوى معيّن من النمو لمواكبة نموّ الأنشطة المرتبطة بعوامل التبعية. وعلى حين أن الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم التشغيلي تستند إلى حدّ كبير إلى رابطة خطية تربطها بعوامل التبعية فإن جزءاً من الأنشطة الإدارية يقوم على أساس عوامل تبعية أخرى ليست ذات علاقة مباشرة بالأنشطة الأساسية.
- ٣- وعموماً، بقدر ما يتّسع نطاق المنظمة تقل قدرة الدوائر الإدارية على الاستجابة للمطالب. وليتيسّر تقديم صورة أكثر واقعية للنموّ في هذا المجال دون تكوين فائض مشطّ أدخل عامل نموّ متدرّج يتناول ظاهرة عوامل التبعية الأخرى.
- ٤- ولذلك وعوضاً عن الحصول على علاقة خطية بالأنشطة الأساسية سيُتبع نهج متداخل في تناول الزيادات في هذه الأنشطة.
- ٥- وباعتبار أن الموارد من الموظفين ذات الصلة بعوامل التبعية الأخرى والمقترنة. تمثل هذه الأنشطة تمثل في الطرف الراهن نحو ٢٣% من مجموع موارد الموظفين، وبالنظر أيضاً إلى أن المحكمة ملتزمة بالزيادة في كفاءتها، افترض أن ملاك الموظفين المرتبط بعوامل التبعية الأخرى سينمو قياساً بالموظفين الباقين التابعين للمحكمة. بيد أن هذا النمو لن ينطلق إلا بعد تجاوز عتبة معينة يشكلها مكافئ العمل المتفرّغ.
- ٦- ومن خلال تطوير عمليات المحكمة والنموذج نفسه، سوف يتمّ التصدي للتشويهاً المحتملة التي تتسبب فيها نواحي انعدام الكفاءة في العمليات، ويقع استعراضها وسيتيسر لذلك تحديد العوامل الممكنة التي تربط على الأقل جزءاً من هذه الأنشطة بالأنشطة الرئيسية للمحكمة.
- ٧- ثانياً، إن الأنشطة المحددة الراهنة لا علاقة لها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنموّ المحكمة. وتشمل هذه الفئة المناصب الإدارية والمساعدة المباشرة التي توفّر لها. وسيُصدّى للزيادة أو للنقصان الضروريين في هذه الأنشطة في سياق حساب الميزانية السنوية.
- ٨- وإن العدد الأمثل من الموظفين، فيما يخصّ الأنشطة الإدارية والأنشطة المرتبطة "بعوامل تبعية أخرى" سيتحقق من خلال برامج الكفاءة التي ستصمّمها المحكمة في سياق خطتها الاستراتيجية^(١).

(١) ينص الهدف الاستراتيجي ٣ الذي تتضمنه الخطة الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية على أن المحكمة "تتفان في سبيل تحقيق النتائج المتوخاة باستخدام أدنى قدر من الموارد عن طريق هياكل وعمليات رشيدة مع المحافظة في الوقت نفسه على المرونة وضمان المحاسبة؛ وبالاعتماد على عدد كافٍ من الموظفين الأكفاء وذوي المهمة العالية وفي بيئة تتمتعها الحرص تسودها ثقافة غير بيروقراطية". ومن الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق هذا الهدف ما يتمثل في اعترام المحكمة "إرساء نظام من البرامج لتحقيق مستويات الجودة المثلى المحددة بأقصى قدر من الكفاءة" في غضون السنة إلى السنوات الثلاث المقبلة.

المرفق الثاني

قائمة بالوحدات الوظيفية وبالموظفين بحسب مقترح الميزانية لعام ٢٠٠٦^(١)

	١-١	هيئة الرئاسة	١٠
	٢-١	الشعبة التمهيدية	٢٧,٥
	٣-١	الشعبة الابتدائية	٢٤
	٤-١	الشعبة الاستئنافية	٢٠,٥
		مجموع الهيئة القضائية:	٨٢
	٢-٢	مكتب المدعي العام	
	١-٢	ديوان المدعي العام ^(٣)	١٠
	٢-٢	قسم الخدمات	١
	١-٢-٢	وحدة الإدارة العامة	٤
	٢-٢-٢	وحدة الخدمات اللغوية	٨
	٣-٢-٢	وحدة قاعدة المعارف	٦
	٤-٢-٢	وحدة المعلومات والأدلة	١٣
	٣-٢	قسم المشورة القانونية	٤
	٤-٢	ديوان المدعي العام (التحقيقات)	٢
	١-٤-٢	قسم التخطيط والعمليات	٢
	١-١-٤-٢	وحدة دعم العمليات ^(٤)	٢٠
	٢-١-٤-٢	وحدة المرأة والطفل	٥
	٣-١-٤-٢	وحدة استراتيجيات التحقيق والتحليل	١٠
	٢-٤-٢	أفرقة التحقيق	٦٣
	٥-٢	ديوان المدعي العام (الادعاء)	٢
	١-٥-٢	قسم الادعاء	٣٠
	٢-٥-٢	قسم الاستئنافات	٥
	٦-٢	مكتب رئيس شعبة التعاون والتكامل	٢
	١-٦-٢	قسم تحليل الحالات	٦
	٢-٦-٢	قسم التعاون الدولي	٧
		مجموع مكتب المدعي العام:	٢٠٠

(١) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٠٦، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة، لاهاي، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (منشور المحكمة الجنائية الدولية)، الجزء الثاني - باء ٥.

(٢) لحساب الموظفين التابعين للدوائر يستند النموذج إلى هيكل معروض في مشروع الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٥ (الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (منشور المحكمة الجنائية الدولية)، الجزء الثاني - ألف - ٧، الفقرات ١٤٢ - ١٤٤). ووفقا للطلب المقدم من لجنة الميزانية والمالية والداعي إلى أن توفر المحكمة "مبررات إضافية في السنوات المقبلة تستند إلى تجربة عبء العمل عندما تطلب الموافقة على الوظائف المرتبة" سوف تستعرض متطلبات الدوائر في السنوات المقبلة (تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثالثة، آب/أغسطس ٢٠٠٤، الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (المحكمة الجنائية الدولية)، الجزء الثاني - ألف - ٨ (ب)، الفقرتان ٥٣ و ٥٤).

(٣) بما في ذلك النشاط المتعلق بالإعلام وجزء من النشاط المتعلق باستراتيجية الموظفين. أما الجزء المتبقي فهو تحت الإدارة العامة (شعبة خدمات مكتب المدعي العام).

(٤) بما في ذلك الخبرة المتعلقة بالطب الشرعي.

		قلم المحكمة	٣-
٩		قسم المسجل	٣-١
٣		مكتب المراجعة الداخلية للحسابات	٣-٢
٨		قسم الخدمات الاستشارية القانونية	٣-٣
٣		مكتب المراقب المالي	٣-٤
٢		قسم الأمن والسلامة (الرئيس)*	٣-٥
١٢		وحدة الأمن الميداني ٣-٥-١	٣-٥-١
٤٢		وحدة أمن المقر ٣-٥-٢	٣-٥-٢
٢		وحدة أمن المعلومات ٣-٥-٣	٣-٥-٣
٨		وحدة الدعم التشغيلي ٣-٥-٤	٣-٥-٤
٣		شعبة الخدمات الإدارية المشتركة (الرئيس)	٣-٦
٢		قسم الموارد البشرية (الرئيس) ٣-٦-١	٣-٦-١
٥		وحدة التوظيف والتعيين ٣-٦-١-١	٣-٦-١-١
٩		وحدة إدارة ومتابعة شؤون الموظفين ٣-٦-١-٢	٣-٦-١-٢
٢		وحدة التدريب والتطوير ٣-٦-١-٣	٣-٦-١-٣
٤		وحدة الصحة والرفاه ٣-٦-١-٤	٣-٦-١-٤
٣		قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الرئيس) ٣-٦-٢	٣-٦-٢
١٢		وحدة خدمات المعلومات ٣-٦-٢-١	٣-٦-٢-١
٢١		وحدة عمليات تكنولوجيا المعلومات ٣-٦-٢-٢	٣-٦-٢-٢
٢		قسم الخدمات العامة (الرئيس) ٣-٦-٣	٣-٦-٣
٧		وحدة إدارة السجلات ٣-٦-٣-١	٣-٦-٣-١
٤		وحدة السفر ٣-٦-٣-٢	٣-٦-٣-٢
١٣		وحدة اللوجستيات والنقل ٣-٦-٣-٣	٣-٦-٣-٣
١١		وحدة إدارة المرافق ٣-٦-٣-٤	٣-٦-٣-٤
٥٥		قسم العمليات الميدانية ٣-٦-٤	٣-٦-٤
٢		قسم الميزانية والمالية (الرئيس) ٣-٦-٥	٣-٦-٥
٥		وحدة الحسابات ٣-٦-٥-١	٣-٦-٥-١
٤		وحدة المصروفات ٣-٦-٥-٢	٣-٦-٥-٢
٢		وحدة المرتبات ٣-٦-٥-٣	٣-٦-٥-٣
٣		وحدة الخزينة ٣-٦-٥-٤	٣-٦-٥-٤
٦		وحدة إعداد الميزانية ٣-٦-٥-٥	٣-٦-٥-٥
٣		وحدة المشتريات ٣-٦-٦	٣-٦-٦
١		شعبة خدمات المحكمة (الرئيس) ٣-٧	٣-٧
٥		قسم إدارة المحكمة (الرئيس) ٣-٧-١	٣-٧-١
٢٤		خدمات مكتب إدارة المحكمة ٣-٧-١-١	٣-٧-١-١
٧		خدمات إدارة المحكمة الداخلية ٣-٧-١-٢	٣-٧-١-٢
٢٠		قسم الترجمة الفورية والترجمة التحريرية بالمحكمة (الرئيس) ٣-٧-٢	٣-٧-٢
٢٧		خدمات الترجمة الفورية ٣-٧-٢-١	٣-٧-٢-١
٧		خدمات الترجمة التحريرية ٣-٧-٢-٢	٣-٧-٢-٢
٣٥		قسم الاحتجاز ٣-٧-٣	٣-٧-٣
٢		وحدة الضحايا والشهود ٣-٧-٤	٣-٧-٤
٤		قسم الاعلام والمعلومات (الرئيس) ٣-٨	٣-٨
١٨		المكتبة ومركز الوثائق ٣-٨-١	٣-٨-١
٣		وحدة الاعلام ٣-٨-٢	٣-٨-٢
٣		شعبة الضحايا والمحامين (الرئيس) ٣-٩	٣-٩
١٦		قسم دعم الدفاع ٣-٩-١	٣-٩-١
٤		قسم مشاركة وتعويض الضحايا ٣-٩-٢	٣-٩-٢
٩		مكتب المحامي العام للدفاع ٣-٩-٣	٣-٩-٣
		مكتب المحامي العام للضحايا ٣-٩-٤	٣-٩-٤

مجموع قلم المحكمة: ٤٠٧ (٥)

المرفق الثالث

فُحج تعدد السيناريوهات

١- إن أول خطوة في عملية وضع تحليل للاحتمالية تكمن في تحديد سيناريوهات ممكنة للعلاقة فيما بين الحالات والتحقيقات والمحاکمات والاستئنافات. ويمكن تغيير هذه السيناريوهات في النموذج مما يفضي إلى نتائج مغايرة. ويبيّن الجدول ثالثاً-١ أمثلة لسيناريوهات ستطبق:

الجدول ثالثاً-١

سيناريو الناتج	عدد التحقيقات في الحالة ١	عدد المحاکمات وفقاً للتحقيق الواحد	عدد الاستئنافات بحسب المحاکمة الواحدة
ألف	١	٢	١
باء	٢	٢	١
جيم	٣	٤	١

٢- وتتمثل الخطوة الثانية في تحديد تواتر للبدء في الحالات. وهناك إمكانيات ثلاث جرى النظر فيها مبدئياً وهي:

الأولى	حالة جديدة واحدة كل سنة
الثانية	حالة جديدة واحدة كل سنة ونصف
الثالثة	حالة جديدة واحدة كل سنتين

٣- ومن خلال التوليف بين الناتج وسيناريوهات تاريخ البدء، استحدثت تسعة سيناريوهات مختلفة هي:

الأولى* ألف	الأولى* باء	الأولى* جيم
الثانية* ألف	الثانية* باء	الثانية* جيم
الثالثة* ألف	الثالثة* باء	الثالثة* جيم

٤- هذه السيناريوهات التسعة المتعلقة بالناتج/تاريخ البدء مُدّدت على مدى فترة زمنية وفقاً لسلسلة من الأنشطة المتتابعة المبينة في الافتراضات ووقع إدخالها في النموذج بغية تحديد العدد اللازم من الموظفين بحسب الفترة الواحدة لكل سيناريو من السيناريوهات.

٥- ومن شأن كل سيناريو أن تكون ثمرة نتاجاً مختلفاً، من حيث عدد الأنشطة المترامنة وعدد الموظفين اللازم للاضطلاع بهذه الأنشطة. ولتحديد مجموعة الموظفين الذين ستتطلبهم المحكمة للوفاء بما ستضطلع به من الأنشطة خلال السنوات المقبلة، تمثلت الخطوة التالية في تقييم احتمالات كل سيناريو من هذه السيناريوهات.

٦- وتقييم احتمالات هذه السيناريوهات يتيح إسناد ثقل متفاوت الأهمية، بحسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار احتمال حدوث السيناريو "ثانية* باء" مساويا لـ ١٥% على حين أن احتمال السيناريو "الأولى* ألف" هو ٢,٥% وحتملة احتمالات السيناريوهات مجتمعة ستمثل في ١٠٠%.

٧- والمتوسط المرجح لعدد الموظفين سيكون عندئذ هو مبلغ احتمال حدوث كل سيناريو مضروبا في مجموع ناتجه. وتراوح الموظفين الذي ستقوم المحكمة بالنظر فيه استمدّ من المتوسط المرجح لكافة السيناريوهات.

٨- ويتضمن الجدول ثالثا-٢ مثلا على تقييم احتمالات كل سيناريو وحساب المتوسط المرجح للموظفين.

الجدول ثالثا-٢ أمثلة لاحتمال كل فرضية والمتوسط المرجح للموظفين

الفرضية	الاحتمال	الناتج (مكافئ العمل المتفرغ)	الاحتمال X في الناتج
الأولى ألف	٢,٥%	١٠٠	٢,٥
الثانية ألف	٧,٥%	٨٠	٦
الثالثة ألف	١٥,٠%	٩٠	١٣,٥
الأولى باء	٥,٠%	١٢٠	٦
الثانية باء	١٥%	٨٠	١٢
الثالثة باء	٣٠,٠%	٧٠	٢١
الأولى جيم	٢,٥%	١١٠	٢,٧٥
الثانية جيم	٧,٥%	٨٥	٦,٤
الثالثة جيم	١٥,٠%	٦٠	٩
المجموع	١٠٠,٠%		٧٩,٢

٩- وتمّ، في معرض تصميم هذا النهج، التمديد في كل سيناريو عبر الزمن، والتدرّج به من مرحلة التحقيق إلى مرحلة المحاكمة ومرحلة الاستئناف النهائي.^(١) وطُبق، فيما يخص نواتج كل فترة (نصف سنة) المتوسط المرجح مما أسفر عن نتائج مختلفة بحسب اختلاف الأنشطة التي تجري في كل مرحلة من المراحل العشر التي خضعت للتحليل. ونتيجة لذلك تم الحصول على تراوح بمكافئ العمل المتفرغ الأدنى والأقصى مع الأخذ بعين الاعتبار الفترات التي لزم فيها العدد الأدنى والعدد الأقصى من مكافئ العمل المتفرغ للاضطلاع بالأنشطة التي ستتصدى لها المحكمة.

--- 0 ---

(١) وفقا للفترات الزمنية الخاصة بالاجراءات المذكورة عليه.